

برنامج تحقيق
التوازن المالي



برنامج تحقيق التوازن المالي

تحديث 2018





1. نبذة عن تاريخ البرنامج

يمثل برنامج تحقيق التوازن المالي 2017-2020م الذي أُقِرَّ في ديسمبر 2016م آلية للتخطيط المالي متوسط الأجل، لاستدامة وضع المالية العامة وتحقيق ميزانية متوازنة. حيث يركز البرنامج على 5 محاور رئيسة تتمثل في:

- رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي،
- تصحيح أسعار الطاقة والمياه،
- تنمية الإيرادات الحكومية الأخرى،
- إعادة توجيه الدعم للمستحقين (برنامج حساب المواطن)،
- نمو القطاع الخاص.

وقد تمت مراجعة برنامج تحقيق التوازن المالي خلال عام 2017م في ضوء التطورات الاقتصادية بوصفه إطاراً مالياً متوسطاً يتم تحديثه ونشره سنوياً كجزء أساسي من بيان الميزانية السنوية يشمل المبادرات والسياسات لتحقيق الأهداف والحوكمة لضمان التنفيذ الفعال.

وفي إطار متابعة تطور الأداء الاقتصادي الفعلي المحلي والعالمى خلال العام، والتأثيرات المالية والاقتصادية لبعض المبادرات المنفذة، والتقديرات المتوقعة لبعض المبادرات المخطط لها، ومستهدفات نمو النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط والذي يعتبر هدفاً رئيساً لرؤية 2030، فقد تم مراجعة الجدول الزمني للبرنامج وتعديله بتمديد فترة تنفيذ بعض الإصلاحات لتحقيق التوازن المالي بحلول عام 2023م بدلاً من 2020م بهدف عدم التأثير السلبي على معدلات نمو الناتج غير النفطي الذي يعد أحد الأهداف الرئيسية لرؤية 2030.

ونسرد في هذه النسخة، التحديثات لعام 2018م ليعدل بعض مانشر في العام الماضي.

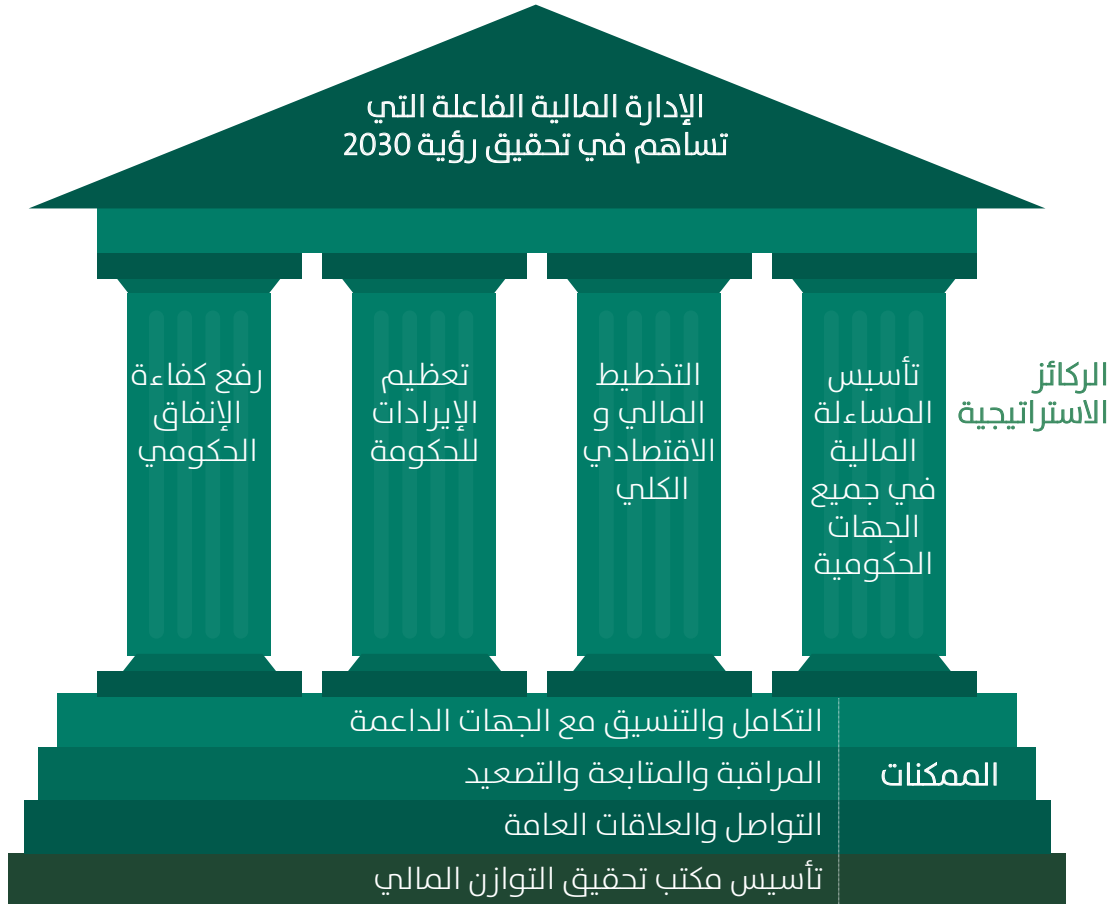
2. آلية تنفيذ البرنامج



وضع برنامج تحقيق التوازن المالي أهدافاً طموحة تتطلب لتحقيقها تغييراتٍ كبيرةً في السياسة المالية، وقد تم تحديد الركائز الاستراتيجية الأربع التالية:

1. تأسيس مبدأ المسؤولية المالية في جميع الجهات الحكومية، بتخصيص ميزانية تتسق مع الأولويات الاستراتيجية لهذه الجهات، ووضع نظام يشجع على المساءلة والملكية الكاملة للمستهدفات المالية على كافة مستويات الجهة.
2. التخطيط المالي والاقتصادي الكلي، بتوجيه السياسة المالية نحو تحقيق الاستفادة المالية والاقتصادية وتحفيز اتخاذ القرارات الفعالة لإدارة الميزانية مع تقديم صورة متكاملة عن الديون والاحتياجات.
3. تعظيم الإيرادات للحكومة، بإعداد ملف مبادرات الإيرادات اللازمة لتحقيق أهداف التوازن المالي
4. رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، بتحسين فعالية المصروفات في الحكومة لتحقيق مستهدفات الموازنة المالية المرغوبة من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الدولة.

الركائز الاستراتيجية التي تساعد على تحقيق برنامج تحقيق التوازن المالي للأهداف الاستراتيجية الرئيسية



أولاً: تأسيس مبدأ المسؤولية المالية في جميع الجهات الحكومية

بدأت وزارة المالية تنفيذ عدد من المبادرات لتعزيز المساءلة وزيادة الشفافية المالية وزيادة الإشراف المالي للجهات الحكومية. ويتوقع أن يساهم ذلك في الحد من تجاوز النفقات عن الميزانية. تشمل هذه الركيزة على مبادرتين رئيسيتين:

■ تمكين الجهات الحكومية من استدامة التوازن المالي: حيث تسعى هذه المبادرة إلى تعزيز آليات إدارة الأداء لضمان التزام الجهات بالمستهدفات المالية، أي سقوف الميزانية وتوقعات الإيرادات. كما تهدف إلى متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية والمستهدفات المالية على مستوى الجهات. ومن بين الأهداف الأخرى لهذه المبادرة الإشراف على عمليات إدارة الأداء بما في ذلك تقديم المحفزات والمساءلة في حالة انحراف هذه الجهات عن تحقيق المستهدفات المالية من بداية العام المقبل.

■ تطوير إجراءات إعداد الميزانية: حيث قامت وزارة المالية بإطلاق منهجية جديدة لإعداد الميزانية في 2018م انطلاقاً من مبدأين هما: (1) توزيع الميزانية من المستوى الإجمالي إلى المستوى التفصيلي، (2) رفع كفاءة الإنفاق. حيث عُقدت ورش عمل مع جهات الميزانية لاستعراض الميزانية وتحديد احتياجاتها. وسيتم تطبيق هذه المنهجية الجديدة بشكل سنوي كجزء من مراحل إعداد الميزانية في المستقبل، بحيث تتوافق الميزانية السنوية مع المستهدفات المالية للمملكة. ومن أبرز ملامح المنهجية الجديدة لإعداد الميزانية وضع سقوف للإنفاق من المستوى الإجمالي إلى المستوى التفصيلي ومراعاة الأولويات، كما تم عقد ورش مراجعة الميزانية، وتطبيق نظام الحوكمة. كما ستعمل وزارة المالية على متابعة تحديد الأولويات، الالتزام بسقوف الإنفاق للجهات، والعمل مع الجهات للحد من بعض الممارسات التي تؤثر سلباً على كفاءة الإنفاق.

ثانياً: التخطيط المالي والاقتصادي الكلي

تشتمل هذه الركيزة على تحديد السياسات المالية اللازمة لتحقيق المستهدفات المالية مع دعم الأهداف الاقتصادية بتوجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات التي تدعم الأهداف الاستراتيجية للمملكة، بما في ذلك تحديد الإيرادات المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، والعمل على مبادرات الدعم والتحفيز مثل حساب المواطن.

■ إطار المالية العامة متوسط الأجل: تهدف هذه المبادرة إلى وضع إطار واضح للإنفاق على المدى المتوسط (من 3-5 سنوات)، بما في ذلك تحديد سقوف الإنفاق على مستوى الميزانية وعلى مستوى الجهات، ووضع معايير إعداد وتقديم الجهات لمشاريع ميزانياتها وربط سقوف الجهات بالأولويات الاستراتيجية، وسياسات القطاع، وتقييمات الأداء.

- مبادرة إعادة الرسوم المسددة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تعتبر هذه المبادرة جزءاً من حزمة أوسع نطاقاً لتحفيز القطاع الخاص، وتتضمن هدفاً مزدوجاً لتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة على دخول السوق ودعم نموها أثناء السنوات الأولى من النشاط. ويتم تحقيق ذلك من خلال إعادة الرسوم المسددة من الشركات المنشأة حديثاً (على سبيل المثال الرسوم المتعلقة بالتراخيص الجديدة، والرسوم السنوية، والرسوم المتعلقة بأصحاب العمل) أثناء السنوات الثلاث الأولى لنشاطها.
- مبادرة الإقراض غير المباشر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: يتيح الإقراض الحكومي غير المباشر القدرة على الاستفادة من شبكة مقدمي القروض غير البنكية التجارية لتوزيع القروض على المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستهدفة، من خلال إمدادها بالتمويل منخفض التكاليف وإعادة التمويل. وهذا من شأنه أن يزيد مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مما سيحسن عملياتها واستثماراته
- مبادرة رفع رأس مال صندوق برنامج كفالة: يتم الآن إعادة هيكلة برنامج كفالة لضمان استدامته واستمرار الدعم الناجح لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
- مبادرة دعم الشركات المتعثرة: البدء بتنفيذ برنامج متعدد المراحل لتحديد الشركات المتعثرة ذات البعد الاستراتيجي ودعمها تمويلاً بالتعاون مع القطاع الخاص (البنوك والصناديق) لتنفيذ ما يلزم (مثل التقييم وتقديم الدعم المالي) حيث توفر المبادرة ضمان معدّل العائد الداخلي للاستثمار الخاص في هذه الشركات.
- مبادرة صندوق دعم المشاريع: هو صندوق تمويلي لإعطاء قروض ذات فوائد منخفضة لتمويل مشاريع القطاعات الصحية والسياحية والعقارية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي المرتفع لضمان استمرار المشاريع واستكمالها.
- مبادرة أجهزة التكييف عالية الكفاءة: سيتلقى من يشترون أجهزة تكييف جديدة دعماً على الأسعار إذا قاموا باختيار جهاز يتسم بالكفاءة العالية من استهلاك الطاقة. ويستهدف التنفيذ الكامل للبرنامج والذي يشمل المملكة كاملة شراء 520,000 جهاز تكييف على مدار السنوات الأربع القادمة وسيتبع البرنامج متطلبات المحتوى المحلي.
- مبادرة القروض السكنية المدعومة: تقديم الدعم المالي لتسهيل امتلاك المساكن والمساعدة في الحصول على تمويل عقاري، وسيتم ذلك عبر توفير دعم مالي للدفعة الأولى للقرض يبدأ من 10% إلى 20% على حسب مستوى الدخل وحجم العائلة.

- مبادرة إطلاق برنامج تحفيز الصادرات: إزالة العوائق التي تقف أمام الشركات لبدء التصدير، عبر تقديم مَنَح للخدمات اللوجستية والقانونية والتسويقية، وتزويد الشركات بمعلومات عن الأسواق لمساعدة الشركات على بناء قدرتها التصديرية و اكتشاف أسواق جديدة.
- مبادرة تعزيز تمويل الصادرات: تحسين قدرات تمويل الصادرات من خلال توسيع نطاق البرنامج المتوفّر حالياً والبدء بعملية إنشاء بنك الاستيراد والتصدير من أجل تزويد الشركات المصدرة بالتمويل المطلوب للوصول لأسواق جديدة.
- مبادرة صندوق الاستثمار الجريء الحكومي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تأسيس صندوق يركز على الاستثمار في المنشآت خلال مراحل نموها المبكرة. ومن ثم يستهدف الفجوات في التمويل الحالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- مبادرة برنامج الاستثمارات الضخمة: تسريع جذب الاستثمارات إلى المملكة من خلال برنامج الاستثمارات الضخمة والاستراتيجية عن طريق التفاوض على عقود معيّنة مع كبار المستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ مشاريع ذات قيمة اجتماعية واقتصادية عالية للمملكة
- مبادرة صندوق تحفيز النطاق العريض والألياف بصرية: هو صندوق تحفيز لتسريع عملية نشر الإنترنت بالألياف والإنترنت اللاسلكي عالي السرعة في المناطق الحضرية والنائية عبر تقديم حوافز مالية تصل إلى 40% من استثمار مشغلي الإنترنت.
- مبادرة صندوق تحفيز تقنية البناء: تقنية البناء والإسكان تزيد السعة الإنتاجية الضرورية للوصول إلى هدف الإسكان عبر زيادة إنتاجية القطاع وتؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي.
- مبادرة منصة مرئيات القطاع الخاص: إعداد منصة على الإنترنت للتواصل المستمر مع القطاع الخاص وإبداء الرغبة في الحصول على الاقتراحات التي يقدمها ممثلو القطاع الخاص.
- مبادرة ورش عمل القطاع الخاص: استناداً إلى مرئيات القطاع الخاص أثناء ورش العمل المنعقدة في مايو 2017، هدف المبادرة هو مؤسسة ورش العمل وإعدادها سنوياً للتواصل المباشر بين القطاع الحكومي والخاص. يزيد تطبيق هذه المبادرة من الوضوح واطلاع القطاع الخاص على الخطط الحكومية لتمكين ودعم القطاع الخاص والمبادرات القائمة حالياً.
- مبادرة مؤتمرات وزارية مفتوحة: إطلاق مؤتمرات (Panels) مفتوحة في الغرف

التجارية بحضور وزراء وكبار المسؤولين، على أن تكون مدعومةً بفريق عمل برئاسة وزارة التجارة والاستثمار وعضوية كل من: الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص.

- حساب المواطن: تم إنشاء برنامج حساب المواطن لتحسين كفاءة الدعم الحكومي وتوجيه الدعم لمستحقيه من المواطنين للحد من آثار تصحيح أسعار الطاقة والإجراءات المالية الأخرى على الأسر السعودية. وحساب المواطن هو عبارة عن حوالات نقدية مباشرة سيتم تخصيصها للمستحقين وسيصبح هذا البرنامج في المستقبل أحد المنصات الحكومية لتقديم الدعم للمواطنين بشكل مباشر.
- تصحيح أسعار المياه: يشكّل تصحيح أسعار المياه إجراءً موازياً لتصحيح أسعار الطاقة، والذي يهدف إلى (1) تقوية وضع المالية العامة، (2) تحفيز الاستهلاك الرشيد؛ (3) إعادة توجيه الدعم لإيصاله إلى الفئات المستحقة فعلياً وترشيده.
- تصحيح أسعار الطاقة: يُعدُّ تصحيح أسعار الطاقة أهم العناصر الرئيسية في برنامج تحقيق التوازن المالي وتهدف هذه المبادرة إلى: (1) تحفيز الاستهلاك الرشيد؛ (2) تشجيع إقامة استثمارات ذات ميزة تنافسية في القطاع الصناعي، (3) إعادة توجيه الدعم للفئات المستحقة فعلياً وترشيده، (4) تقوية وضع المالية العامة. تم تغيير خطة تصحيح أسعار الطاقة عن ما هو معلن في برنامج تحقيق التوازن المالي (نسخة العام الماضي) كما هو موضح في الصفحة التالية. (الخطة قابلة للتغيير تبعاً لتطورات برنامج تحقيق التوازن المالي)

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	المنتج
استهداف ربط الأسعار بالسعر المرجعي بشكل تدريجي								البنزين
استهداف ربط الأسعار بالسعر المرجعي بشكل تدريجي								الديزل
							ربط الأسعار بالسعر المرجعي*	وقود الطائرات
				استهداف ربط الأسعار بالسعر المرجعي مع فرض سقف على السعر				الغاز الطبيعي والإيثان
						استهداف ربط الأسعار بالسعر المرجعي		الكيروسين وغاز البترول المسال (قطاع التجزئة)
				استهداف ربط الأسعار تدريجياً بالسعر المرجعي في عام 2021				الأسفلت
				استهداف ربط الأسعار بالسعر المرجعي				سوائل الغاز الطبيعي (تتضمن البروبان، البيوتان، والجازولين الطبيعي)
استهداف ربط الأسعار تدريجياً بالسعر المرجعي في عام 2025								منتجات الوقود السائل الأخرى (زيت الوقود الثقيل 180، زيت الوقود الثقيل 380، الزيت الخام العربي الخفيف، والزيت الخام العربي الثقيل)
تعكس تكلفة الإنتاج بناءً على أسعار منتجات الطاقة المستخدمة بافتراض الكفاءة المثالية								تعريفة الكهرباء

* فقط للخطوط الجوية العربية السعودية

تُطبق الأسعار الناتجة من الجدول أعلاه على عموم منتجات الطاقة المستخدمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق عوائد على الاستثمار تتماشى مع المعايير العالمية لموردي منتجات الطاقة أخذة بالاعتبار المزايا النسبية التي تتمتع بها المملكة في مجال تزويد السوق المحلي بالمواد الهيدروكربونية

ثالثاً: تعظيم الإيرادات للحكومة:

تعتمد هذه الركيزة على ثلاث مبادرات رئيسية، حيث تم تطوير مصادر الإيرادات الجديدة بشكل يضمن تقديم فوائد عامة إضافية، مثل تشجيع المنافسة و/أو تحسين السلوك الإجتماعي (الحد من الاستهلاك الزائد، أو استهلاك المواد الضارة).

■ المقابل المالي على الوافدين: تهدف هذه المبادرة الرئيسة إلى تشجيع السعودية من خلال سد فجوة التكلفة بين الوافدين والسعوديين. ويتم تحقيق ذلك عبر فرض مقابل مالي شهري على كل موظف وافد بالاستناد إلى عدد الوافدين الأقل والأكثر مقارنة بالموظفين السعوديين في المنشأة ذاتها، وذلك ابتداءً من يناير 2018م، مع زيادة سنوية تبلغ قيمتها 200 ريال شهرياً (300 ريال لكل وافد في منشأة يتساوى فيها أو يقل عدد الوافدين عن السعوديين، 400 ريال في حال تجاوز عدد الوافدين السعوديين في عام 2018م). وكذلك تم فرض مقابل مالي على المرافقين ابتداءً من يوليو 2017م، مع زيادة سنوية تبلغ في السنوات اللاحقة قيمتها 100 ريال تدفع بشكل شهري (100 في أول سنة، ثم 200، 300، 400 ريال في السنوات اللاحقة)

■ ضريبة القيمة المضافة: يعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة تنفيذاً لاتفاقية دول مجلس التعاون الخليجية ويُتوقع أن تصبح ضريبة القيمة المضافة أحد المصادر الرئيسة للإيرادات غير النفطية في المملكة، ما يؤكد أهمية التطبيق السليم لهذه الضريبة والذي سيبدأ في 2018/1/1م بواقع 5% على القيمة المضافة للمنتجات والخدمات.

■ الضريبة الانتقائية: يُحقّق هذا النوع من الضرائب هدفاً مزدوجاً يتمثل في (1) تنمية الإيرادات غير النفطية و(2) التشجيع على السلوك الاستهلاكي الرشيد، وذلك بفرض ضريبة على بعض السلع المحددة، كالمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والتبغ ومشتقاته، كما قد تضم هذه القائمة لاحقاً منتجات أخرى مثل السلع الكمالية.

رابعاً: رفع كفاءة الإنفاق الحكومي

تهدف هذه الركيزة إلى رفع كفاءة الإنفاق، من خلال المبادرات الرئيسية التالية:

■ تأسيس مركز تحقيق كفاءة الإنفاق (مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي): كجهة حكومية تشرف وتساند الجهات الأخرى في تطوير مبادراتها لرفع كفاءة الإنفاق وإزالة معوقات تنفيذها واقتراح التشريعات والأنظمة اللازمة لضمان استدامة كفاءة الإنفاق.

■ تأسيس وحدة الشراء الاستراتيجي: كجهة حكومية تهدف لتحويل الشراء الحكومي إلى عملية استراتيجية تركز على تعظيم المنافع المالية والتنموية مقابل الإنفاق، وتعزيز الشفافية من خلال تطوير القدرات والنظم وعمليات الشراء لقياس ورفع كفاءة الشراء بتطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالمية لكل فئة إنفاق.

وتهدف هاتان المبادرتان المحوريتان، لتفعيل المبادرات والبرامج الأخرى التي تقدر وفوراتها التراكمية بما يقارب 220 مليار ريال (+/- 15%) بنهاية 2023م. وقد تمكنت الجهات الحكومية بمساندة مكتب ترشيد الانفاق الرأسمالي والتشغيلي من تفعيل الحزمة الأولى من المبادرات خلال 2017م، وحققت وفورات تصل لـ 56 مليار ريال والتي يمتد أثرها التراكمي حتى 2023م بتفادي تكاليف إضافية تشغيلية تصل لما يقارب 57 مليار ريال (على سبيل المثال، خطط لرفع مستوى التنسيق في القطاعات الصحية لتفادي التوسع في بناء المدن الطبية والمستشفيات، تطوير بعض ممارسات سلاسل الامداد لرفع كفاءتها في ادارة مخزون الادوية، تطوير معايير التعاقد لنظافة المدن، رفع مستوى التنسيق في مبادرات الرؤية من خلال دمج و تفادي الازدواجية). وبتأسيس مركز تحقيق كفاءة الانفاق و وحدة الشراء الإستراتيجي خلال 2018م، يتطلع برنامج تحقيق التوازن المالي لمساندة الجهات الحكومية بتفعيل الحزمة الثانية من المبادرات ذات الأولوية لتحقيق كفاءة الانفاق.

3. حوكمة البرنامج لتحقيق التنفيذ الفعال



تم تأسيس مكتب تحقيق التوازن المالي في عام 2017م، الذي يهدف إلى تحقيق مستهدفات البرنامج من خلال مراقبة تنفيذ المبادرات ومتابعتها وتقييم جاهزيتها وإعداد مبادرات جديدة لتحقيق أهداف البرنامج. حيث تتولى لجنة مكونة من ممثلين من جهات مختلفة الإشراف على تنفيذ البرنامج وقيادته لتحقيق أهدافه، وتضطلع لجنة برنامج تحقيق التوازن المالي بالأدوار الرئيسية التالية:

- اعتماد الخطط التنفيذية لبرنامج تحقيق التوازن المالي.
 - تحقيق التوافق بين مختلف الجهات المعنية الرئيسية في لجنة برنامج تحقيق التوازن المالي.
 - تقديم مدخلات استراتيجية لبيانات برنامج تحقيق التوازن المالي والسيناريوهات والمسارات والمبادرات المتعلقة به.
- وسوف تكون اللجنة تابعة لجهتين في الديوان الملكي مسؤولتين عن اتخاذ القرار: اللجنة المالية (المسؤولة عن وضع الأهداف المالية) واللجنة الاستراتيجية (المسؤولة عن وضع الأولويات الاقتصادية الوطنية ومراقبة تنفيذ برامج رؤية 2030).

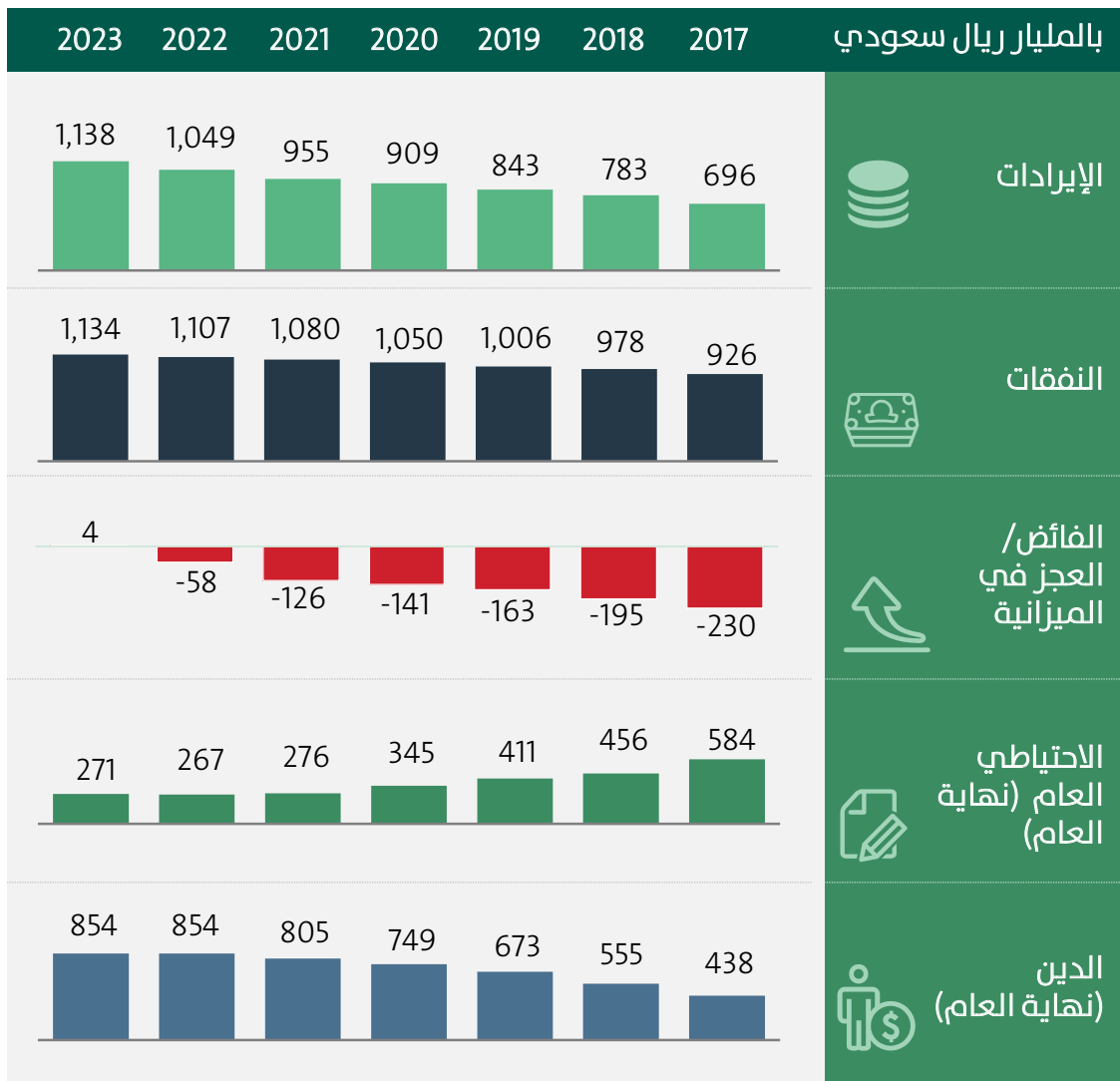
4. توقعات
ومستهدفات
البرنامج
المالية
في المدى
المتوسط
لهدف تحقيق
التوازن المالي



وفقاً للإطار المالي والاقتصادي الذي تم على أساسه إعداد الميزانية ومبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي السابق ذكرها، فمن المقدر أن يبلغ عجز الميزانية في عام 2018م نحو 195 مليار ريال، ما يعادل 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي وبانخفاض بنحو 1.6 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عن العجز المتوقع لعام 2017م، وبانخفاض كبير عن العجز في الميزانية المتحقق في عام 2016م الذي بلغ نحو 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود التراجع في نسب العجز المقدر لعام 2018م إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات بنحو 12.6% عن توقعات العام الحالي 2017م مع تطبيق الإجراءات الإصلاحية لتنمية الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادرها، وذلك على الرغم من زيادة النفقات بنحو 5.6% ومن بينها زيادة الأصول غير المالية (الإنفاق الرأسمالي) بنحو 13.6% مقارنة بتوقعات العام الحالي 2017م.

تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط (2017-2023م)

بالمليار ريال مالم يذكر غير ذلك



قد يكون الإجمالي غير دقيق نتيجة التقريب

أ- الإيرادات

تم تنفيذ عدد من الإجراءات منذ عام 2016م التي سيكون لها تأثير على نمو الإيرادات على المدى المتوسط، بالإضافة إلى خطة تنفيذ عدد من الإجراءات الأخرى خلال الأعوام القادمة والتي من شأنها تنويع مصادر الإيرادات بشكل تدريجي منها فرض ضريبة القيمة المضافة وتطبيق المقابل المالي على الوافدين، وكذلك تصحيح أسعار الطاقة حتى الوصول إلى مستوى الأسعار المرجعية للطاقة، حيث تستهدف الحكومة تنمية الإيرادات بشكل هيكلي ومستمر كمصدر رئيس لتمويل النفقات العامة وخفض عجز الميزانية.

تشير التقديرات إلى بلوغ إجمالي الإيرادات حوالي 783 مليار ريال في عام 2018م بزيادة 12.6% عن المتوقع في عام 2017م، ومن المتوقع أن تصل إلى 909 مليارات ريال في عام 2020م بمتوسط نمو سنوي يبلغ 9.3%. حيث يتوقع أن تسجل الحصيلة من الضرائب 142 مليار ريال في عام 2018م وذلك بمعدل نمو 46% مقارنة بعام 2017م إلى أن تصل إلى 189 مليار ريال في عام 2020م، ويتوقع أن يحقق بند الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية عام 2018م نحو 15 مليار ريال وذلك بمعدل نمو قدره 10.4% مقارنة بعام 2017م إلى أن يصل إلى 18 مليار ريال في عام 2020م. أخذاً في الاعتبار بمعدلات نمو النشاط الاقتصادي المتوقعة للفترة القادمة، في حين يقدر إيرادات بند الضرائب على السلع والخدمات بـ 85 مليار ريال بارتفاع قدره 82% عن عام 2017م ليصل إلى 124 مليار ريال في عام 2020م، وذلك نتيجة تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية مثل ضريبة القيمة المضافة التي من المقدر أن تحقق عائداً مالياً لخزينة الدولة بمبلغ 23 مليار ريال في عام 2018م، كما يقدر أن تبلغ الإيرادات من الضريبة على السلع الانتقائية في عام 2018م ما مقداره 9 مليارات ريال، ويتوقع أن يحقق بند الإيرادات من المقابل المالي على الوافدين في 2018م مبلغ 28 مليار ريال.

كما يقدر أن يحقق بند الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية مبلغ 25 مليار ريال في عام 2018م وذلك بمعدل نمو 17% مقارنة بعام 2017م حتى يصل إلى 28 مليار ريال بحلول عام 2020م، ويرجع النمو في هذا البند إلى تطبيق بعض الإصلاحات التي تخص العوائد الجمركية مثل إعادة الرسم الجمركي لـ 193 سلعة، وتطبيق التدقيق اللاحق بعد الفسخ. وفيما يتعلق ببند الضرائب الأخرى الذي يشتمل على الزكاة، فيقدر أن يحقق 17 مليار ريال في عام 2018م بارتفاع نسبته 10.8% عن عام 2017م حتى يصل إلى 20 مليار ريال بحلول عام 2020م.

وفيما يخص بند الإيرادات الأخرى الذي يشتمل على الإيرادات النفطية، فيقدر أن يحقق مبلغ 641 مليار ريال في عام 2018م وذلك بمعدل نمو 7% مقارنة بعام 2017م حتى يصل إلى 720 مليار ريال في عام 2020م. حيث تشير التقديرات إلى أن تصل الإيرادات النفطية في عام 2018م متضمنة الأثر المالي لتصحيح أسعار الطاقة إلى 492 مليار ريال مقارنة بـ 440 مليار ريال لعام 2017م، أي بارتفاع نسبته 11.8%. وتجدر الإشارة إلى أنه تم مراجعة خطة تنفيذ تصحيح أسعار الطاقة لإحداث تدرج أبطأ في التنفيذ أخذاً في الاعتبار بأهمية دفع النشاط الاقتصادي بمعدلات أعلى.

ب- النفقات

تنطلق ميزانية العام المالي 2018م مع توجه الحكومة إلى وضع إطار واضح للإنفاق على المدى المتوسط يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لبرامج رؤية 2030، وتحديد مستويات الإنفاق من خلال سياسة تحقق التوازن بين هدف خفض عجز الميزانية مع مستويات دين عام لا تتجاوز 30% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي من جهة، وهدف دعم النشاط الاقتصادي بتوجيه الإنفاق الحكومي بشكل يدعم الرؤية الاقتصادية والخطط الاستراتيجية المستهدفة من جهة أخرى. حيث يمثل الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد نحو 37.4% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي في عام 2017م. ولهذا تم اعتماد ميزانية يقدر إجمالي الإنفاق فيها 978 مليار ريال مرتفعاً عن العام السابق بنسبة 5.6%، ويعود هذا الارتفاع إلى توسع الإنفاق على مخصصات مبادرات برامج تحقيق الرؤية 2030.

ب.1. النفقات التشغيلية

تهدف السياسة المالية في المدى المتوسط إلى التركيز على أولويات الإنفاق ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي فيما يخص النفقات التشغيلية مثل حزم تحفيز القطاع الخاص وبرنامج حساب المواطن وبرامج تحقيق رؤية 2030. حيث قدرت النفقات التشغيلية لعام 2018م بنحو 773 مليار ريال أي حوالي 79% من إجمالي النفقات، مرتفعة بنحو 3.6% عن النفقات التشغيلية في العام الحالي نتيجة تطبيق العديد من المبادرات لرفع كفاءة الإنفاق. وقد شكل باب تعويضات العاملين حوالي 44.8% من إجمالي النفقات التي قدرت بحوالي 438 مليار ريال وهي نفس المستويات الفعلية للعام الحالي تقريباً. بينما شكلت نسبة كل من باب السلع والخدمات والمنافع الاجتماعية إلى إجمالي النفقات نحو 14.6% و 6.7% على التوالي، حيث ترتفع اعتمادات الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنسبة 6%، كما يرتفع الإنفاق على الإعانات بنسبة 102% لتصل إلى 14 مليار ريال تقريباً لتنفيذ بعض البرامج كالحزم التحفيزية الموجهة إلى القطاع الخاص والتي تهدف إلى تعزيز وزيادة مشاركة هذا القطاع وكذلك برنامج دعم الصناعة، كما يرتفع الإنفاق على المنافع الاجتماعية بنسبة 48.1% نتيجة اعتماد مخصصات حساب المواطن التي قد تصل إلى 32.4 مليار ريال في عام 2018م. وارتفعت تقديرات باب نفقات التمويل بنسبة 57.1% عن عام 2017م مدفوعة بارتفاع حجم الإصدارات من الأوراق المالية المتوقعة لتمويل الميزانية.

وكما يتضح من الجدول السابق؛ فإن متوسط نمو النفقات التشغيلية خلال الفترة من 2018م إلى 2020م يبلغ نحو 3.3%، مدفوعاً بزيادة الإنفاق على المنافع الاجتماعية الناتجة عن الزيادة المستمرة في الإنفاق على برنامج حساب المواطن، ولنمو الإنفاق على تكاليف التمويل الناتج عن تنامي حجم الإصدارات مع معدلات نمو منخفضة لبقية النفقات التشغيلية.

ب.٢. النفقات الرأسمالية

تهدف السياسة المالية خلال المدى المتوسط بشكل رئيس إلى تنمية الإنفاق الرأسمالي وتطوير البنية التحتية وبرامج رؤية المملكة 2030 لدفع وتيرة الأنشطة الاقتصادية، حيث تبلغ تقديرات النفقات الرأسمالية خلال العام المالي 2018م نحو 205 مليار ريال وهو ما يشكل 21% من إجمالي النفقات بزيادة 14% عن عام 2017م لتمويل مشاريع برامج الرؤية وتطوير البنية التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد مزيد من فرص العمل للمواطنين.

وسوف تزداد نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي من 19% في عام 2017م إلى 22% في عام 2020م. فبينما يبلغ متوسط نمو الإنفاق العام خلال الفترة من 2018م إلى 2020م نحو 4.3%، فإن متوسط نمو الإنفاق الرأسمالي خلال المدى المتوسط ينمو بمعدل أعلى يبلغ 8.3% لدفع النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل المتاحة..

ج- الدين العام والتمويل

وضعت وزارة المالية من خلال مكتب إدارة الدين العام وبموافقة اللجنة المالية في الديوان الملكي استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية لإدارة الدين العام تراعي في عملية الاقتراض وإصدار أدوات التمويل أفضل الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والعالمية. كما تراعي هذه الاستراتيجية عند إصدار أدوات التمويل المحلية عدم التأثير سلباً على السيولة في القطاع المالي المحلي وعلى معدلات النمو الاقتصادي ومستهدفات رؤية 2030 في تعزيز نمو القطاع الخاص. بالإضافة إلى دراسة الخيارات المختلفة في الأسواق العالمية، وتحليل الأسواق المستهدفة، والعملات، ومعدلات الفائدة المستقبلية، وذلك لضمان تكوين محفظة تمويلية بأفضل التكاليف الممكنة. كما ستعتمد استراتيجية الدين العام على القروض وتنويع الإصدارات بين الصكوك والسندات بأجل مختلفة بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل

إن رؤية المملكة 2030 تشمل العديد من المبادرات والبرامج وخطط التنمية القطاعية التي من شأنها إحداث نقلة مهمة في الأداء الاقتصادي يتوقع خلالها أن تزداد معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي بشكل تدريجي على المدى المتوسط. ووفقاً لخطة الحكومة في إضفاء مزيد من التدرج في برنامج تحقيق التوازن المالي، فإنه من المقدر أن ينخفض العجز في الميزانية تدريجياً وبشكل مستمر على المدى المتوسط حتى يتحقق التوازن المالي بحلول عام 2023م. حيث تساهم هذه الإصلاحات في تنمية إجمالي الإيرادات بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ 8.6%. يقابل ذلك أيضاً زيادة في النفقات في المدى المتوسط بمتوسط نمو سنوي 3.4% مع الاستمرار في خطط رفع كفاءة الإنفاق.

